هنا عدن

التمييز بين الجمهورية و14 اكتوبر

أيمن محمد ناصر

– نتابع منذ فترة النشاط الملحوظ في أداء الأستاذ / حسن اللوزي وزير الإعلام ومحاولته الدؤوبة لضخ الدماء في وزارة الإعلام إثر حالة الموت السريري التي أصابتها في عهد الوزير السابق. وقد لاحظنا بداية جيدة هذا العام دشنها باستعراضه أهم ملامح خطة وزارته والمؤسسات الإعلامية للعام 2007م وهو ما جاء في المقابلة التي أجراها مع إذاعة صنعاء البرنامج العام ونشرتها صحيفة 14 أكتوبر في عددها الصادر الخميس 18 يناير 2007م وقال فيها نصا : (إن الخطة الجديدة تتضمن تعزيز إمكانيات المؤسسات الصحفية وتطويرها بتوفير المطابع الجديدة خاصة لمؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة النشر وكذلك مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر).

– ولأننا حريصون على أن تتوفر في عدن مطبعة صحفية كبيرة وحديثة تلبي احتياجات الصحف الصادرة فيها والتي لاتتوفر قاعدة تقنية حديثة فيها، تمكن الصحف من الارتقاء بمستواها طباعيا إسوة بالصحف الصادرة في صنعاء، فقد ارتحنا من تأكيده على سعيه لحصول "14 أكتوبر" على مطبعة حديثة وهو أساسا تنفيذا التوجيهات فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء والقاضية "بالبحث عن تمويل لمطبعة حديثة ومتكاملة لصحيفة 14 أكتوبر ودار الهمداني لتلبية الاحتياجات الطباعية لمحافظة عدن"، والصادرة من رئيس الوزراء إلى وزير التخطيط عطفا على أوامر الرئيس الصادرة في 29/11/2003م والتوجيهات الصادرة في 2/12/2003م والتي لم تجد طريقها للتنفيذ.. وصراحة اصابنا امتعاض عندما فوجئنا بقيام الأخ رئيس الوزراء هكذا فجأة وقبل ساعات من إغلاق العام المالي 2006م بفتح اعتماد بمبلغ 800 مليون ريال في البنك لتمويل شراء مطبعة لصحيفة الجمهورية وهي صحيفة أصغر وأقل أهمية من صحيفة "14 أكتوبر" وتجاهل مؤسسة 14 أكتوبر ومعها الصحف الأهلية المستقلة التي ستستفيد لاشك من توفر مطبعة حديثة حكومية في عدن.

– ونعود إلى موضوع الأستاذ الفاضل حسن اللوزي والذي فوجئنا وعلى غير عادته بانه تخاطب في موضوع المؤسسات الصحفية "بتمييز" ما بين "14 أكتوبر" و "الجمهورية" وذلك في مقابلة مهمة له مع قناة "الحرة" الفضائية، وبعكس حديثه لإذاعة "صنعاء" حيث وجدنا وإن كان صراحة أشاد بالتطور والتحسن الذي طرأ على مؤسسة "14 اكتوبر" في ظل قيادة الزميل والأستاذ احميد الحبيشي إلا أنه تجاهل موضوع المطبعة وانحاز لصحيفة "الجمهورية" وهذا ما لايفترض به كوزير، ربما يكون مقبولا منا نحن كناشري صحف أهلية أن ندعم مطالب مؤسسة معينة لأحقيتها وللمصلحة العامة ولتطوير الصحافة في عدن، ولكن إذا ما دخلنا موقع المسؤولية فلاشك سنكون موضوعيين ومحايدين، فما بالكم وصحيفة "14 أكتوبر" مستحقة قبل صحيفة "الجمهورية".

أعود وأقول إن الوزير أجاب على القناة بقوله رداً عن سؤال لها إذا كان مقتنعا بالصحف الرسمية بمستواها الحالي، وإن كانوا لا يرغبون بالتطوير بقوله: (كيف بقول لك مقتنع لأني أعرف ظروف إمكانيات طباعة الجمهورية مثلا وأجاهد لأن يكون للجمهورية مطبعة حديثة، ومقتنع بما هو الحال بالنسبة لـ "14 اكتوبر" و...).

× وهكذا سنجد تناقضاً بين حديثه لإذاعة "صنعاء" وبين حديثه لقناة "الحرة" ولا نعرف هل هناك خطابان أولهما للداخل وثانيهما للخارج وربما نتفهم إذا كان ما قاله لإذاعة صنعاء هو للخارج، لأن فيه "التساوي" لكن أن يكون خطاب "الانحياز" هو للخارج فاعتقد أنها "هنة" وقع فيها الوزير المخضرم، ونتمنى ان لاتكون سياسة جديدة للوزارة في عام 2007م ونؤكد أننا نطالب الدولة بتوفير مطبعة حديثة في عدن تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية ونحتفظ بصورة من تلك الأوامر وعلى استعداد لنشرها للرأي العام لأننا كصحافة حرة ومستقلة وناشئة نعتقد أن مصلحتنا الحيوية هي الدفاع عن هكذا مشروع في "عدن" وما نزال نأمل خيرا في الأستاذ حسن اللوزي وزير الإعلام.

– هناك مقولة فحواها : "من لا يدافع عن مصالحه لا يستحقها".

– هنا عدن.

نقلاً عن صحيفة «الطريق»

لهم علينا دين الوفاء به أهم من الخطب

صفعني مقال الأخت الغالية / الطاف (أم أزال) أرملة الرفيق والشقيق الشهيد محمد ناجي سعيد القائد الطلابي الفذ والذي كان يملأ الأفاق حباً ومرحاً حيثما حل ونزل وذلك عند تصفحي للصحيفة الأخيرة وقراءتي ذلك المقال الذي ضمه العدد رقم (٤٩٨٨) من صحيفة الأيام الصادرة يوم السبت بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٧م .

نعم لقد صفعني ذلك المقال صفعة لا أظنني أنسى طنينها لفترة لا تبدو لي قصيرة ، وبرغم عدم استفاقتي من صدمة الصفعة بسرعة قمت بلملمة شتات الذهن والذاكرة وسارعت لكتابة هذه الأسطر تفاعلاً تضامنياً معها ومع كل من فقد قريب أو عزيز جراء كل منعطفات العنف السلطوي الذي شهدته اليمن .

كم شعرت بحجم التقصير الذي نعيش معه تجاه أسر شهداءنا الأحباء اللذين غادرونا دون وداع ، بل بمأساوية وبغدر الرفاق للرفاق لا لذنب اقترفوه ، بل لأنهم كانوا أوفياء لقناعاتهم العقائدية أياً كان موقع اصطفافهم فقد كانوا وقود لنار محرقة السلطة وكراسي الزعامة.

وبحكم أن فاجعة (١٣ يناير ١٩٨٦م) كانت كارثية بكل المقاييس فإنه من الضروري التوقف عندها للحديث عن عدد من تفاصيلها الدرامية وتداعيات تلك التفاصيل والتي دفعت دواليب طاحونة الداء للعمل فترة إضافية تجاوزت حد الانتصار ببلوغ كراسي السلطة ممتدة إلى ما بعد خمود ثورة الانتقام وحمية الثأر غارقة في نهر الدماء الذي ظل يسفكه (دراكولات) الطغمة بهوس لا حدود له امتد حتى العام (١٩٨٧م) .

أرجو أن لا يفهم ما سلف خطأ ولا يفسر على أنه دعوة للثأر بأثر رجعي ، ولكن دعوة للمصارحة والمصالحة ، لكن ليس على طريقة باعوم وجمعية أبناء ردفان اللذين يسعون لخلق اصطفاف جنوبي متسامح مع بعضه البعض في مواجهة سلطة المركز (الشمالي) وحوافز ذلك الاصطفاف هي توزيع عادل للثروة بين الجنوبيين ومواقع أكثر في السلطة المنهوبة من قبل الشماليين كما يروجون لذلك ، بل مصارحة ومصالحة على طريقة جنوب أفريقيا التي كان عرابها القس (Toto) يعترفون لنا فيها قتلة الشهداء بجرائمهم وأماكن دفن رفاقهم الشهداء ولهم منا الصفح والتسامح بل والتقدير لشجاعتهم بالاعتراف لأننا جادون في طي صفحة الماضي بكل مآسيها وآلامها وحتى لا يتم ابتزاز أحد على خلفيات تلك المآسي .

وفي الختام يجب على القيادة السياسية وعلى رأسها صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الذي لم يدخر جهداً في تكريم الـ..... من خلال صرف ملايين الريالات وفارهات المركبات بدون مناسبة أو احتياج ، فكيف له أن ينسى من يستحقون التعويض ويحتاجون إلى ما يحفظ لهم كرامة العيش ويرد لهم اعتبارهم كأسر شهداء صابرين ومحتسبين .

وكذلك على دولة رئيس الوزراء اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن القيام بإحصاء شامل لكل شهداء العنف السياسي ومنعطفات الدم المأساوية وذلك وفاءً لحق الزمالة والعلاقات الرفاقية التي ربطت دولته بالعديد منهم ويقيني به إنه صاحب نخوة إذا الفزعات .

والله من وراء القصد ،،،،

جمال الجوهري

جامعة عدن

أوراق من زمن مر

دولة مهاجرة ووطن مغترب

(اللفظة طابة مطاط / يقذفها الحاكم من شرفته للشارع / ووراء الطابة يجري الشعب / ويلهث كالكلب الجائع / اللفظة إبرة مورفين / يحقنها الحاكم للجمهور / من القرن السابع.. / اللفظة في بلدي امرأة / تحترف الفحش من القرن السابع)

فاروق ناصر علي

قد تكون كلماتي خارجة عن إطار (الدبلوماسية) أو (الإتيكيت) وذلك لأن ما يجري داخل هذه (الغابة) من فساد علني وقح ومن مهادنة خاصة ووثيقة مابين السلطة وأهل الفساد مكشوفة ومفضوحة لا تعطي لأي كاتب أن يلف ويدور، ثم أمامنا سؤال محدد: هل المرتشي والفاسد والمهرب واللص وقاطع الأرزاق ومهرب المخدرات والأسلحة والأسمدة الكيماوية السامة (وهذا موضوع هذه الورقة) هل هؤلاء يحتاجون كلمات منتقاة+الإتيكيت؟!

دعونا ندخل إلى موضوعنا بكل هدوء أو حتى باقتلاع الحروف والكلمات كالعاصفة لايهم... كم مرة كتبنا عن (المواد الكيماوية والأسمدة السامة المحضورة دوليا) التي أحرق أهل الفساد كل ما يزرع داخل هذه (الغابة) التي حسبوها علينا زورا وبهتانا أمام الرأي العام الخارجي بأنها (وطن)؟! فهل سمعنا، قرأنا، شاهدنا.. تصريحا من أي مسؤول في هذه (الدولة المهاجرة) ؟! هل علمنا أو قرأنا، عن أي تحقيق جرى أو سيجري مع (الجهات المختصة+ المستورين؟! طيب حتى مجرد لوم وعتاب على هذا (القتل العمد) للمواطن؟! حتى مجلس النواب لا يريد الدخول في هذه القضية، لان داخله مجموعة هائلة من تجار الموت المستوردين هذه المواد القاتلة... وهؤلاء حين (يحصحص الحق) لا ينوبون إلا عن الباطل، لكنهم على استعداد تام لفرض القوانين الكوارثية على الشعب، وكلنا يعرف أن مجلس النواب ترك الناخبين وغرق في خدمة هذه الدولة.

قد تكون كلماتي مؤلمة لكنها مجرد صفر على الشمال مقابل ما تعمله هذه (الدولة)... ياعالم هل توجد دولة في أي وطن ترى السموم تستورد وتغرق كل ما يزرع ويلفت الكتاب والصحف أنظارها إلى الكارثة التي تقتل العشرات من مواطنيها وهي متبسمة لا تحرك ساكنا... (السرطان) ينتشر وبرغم الصيحات والصرخات لا تلقي هذه الدولة بالاً لما يجري ... فأي وطن هذا؟! وأي دولة هذه؟! هي واحدة من اثنتين هذه الدولة:

اما أنها قد ضاقت ذرعاً من هذا (الشعب) الذي قابلته بالصدفة لذاهي تريد التنصل منه كما سبق وتنصلت من كل مسؤولياتها وواجباتها (الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية.. الخ) تجاهه وتركته مجرد شعب ملطشه للتجار وشبه التجار، للقراصنة والفساد والمافيا والمتاجرين بالدين وبالوحدة.

أو أنها قد اكتشفت فجأة أن شعبها الحقيقي مغترب في (المريخ) وهي هنا مجرد(مهاجرة) جاءت ترى الأعجوبة الثامنة في هذا الوطن الضائع... ترى (معبد الفساد) المقدس المبارك وعلاقتها الوحيدة هي في كيفية دعم هذا المعبد.. لذا لا علاقة لها بمن يموت أو يضيع؟! هي مجرد (سائحة) بدون كاميرا... أقول... من العيب كل العيب أمام الرأي العام الخارجي أن تشيح (دولة) بوجهها القبيح عن القبح والموت اليومي لمواطنيها في الوقت الذي تفتح ذراعيها لاحتضان كل أشكال المافيا من داخل البلاد أو من خارجها... وأتحدى أي منافق، دجال ومزايد ومن يمارس العهر السياسي أو الدجل الديني أو حتى أولئك السماسرة في عالم السياسة وفتح الحسابات المصرفية أن يقولوا: أن لدينا دولة؟!

بلالف ولا دوران لو كانت لدينا (دولة) لما ابترع الفاسد (وترندع) الفساد، وتفرعن المستورد للموت، ورقصت الجهات المختصة... وغاب الأمن والأمان... أعقلوها وبطلوا مزايدة ونفاق لأن الموت الكامن في المزروعات سوف يطال أطفالكم، عائلاتكم، وأعز أحبائكم... أعقلوها فمن سلك الدرب دائماً بحد السيف... يموت بحد السيف!!

ويبقى القول ما قاله الشاعر:

(مهما هم تأخروا، فإنهم يأتون / يأتون في الأشجار والرياح والغصون / يأتون في كلامنا.. يأتون في أصواتنا / يأتون في دموع أمهاتنا / في أعين الغالين من أمواتنا / يأتون مثل المن والسلوى من السماء / من حزننا الجميل ينبتون / أشجار كبرياء / ومن شقوق الصخر يولدون / ليست لهم هوية..ليست لهم أسماء / لكنهم يأتون.. لكنهم يأتون..)

– نزار قباني –

بيضة محمد قحطان وضريبات المبيعات

لي أخ وحيد أسمه / محمد جمعته الظروف السياسية مطلع ثمانينيات القرن الماضي بالأستاذ / محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية بالتجمع اليمني للإصلاح في مهام اقتضت تنسيقاً بينهما ، بل هما قبل ذلك من أسرتين يضمهما اهتمام مشترك بالفقه الإسلامي وأعمال القضاء ، فنحن أل الشلفي نتوارث مهنة القضاء منذ أجدادنا الأولين بالعلم والتدرب حتى انصرفت أنا إلى دراسة الاقتصاد وتوزع أولاد أخي بين دراسة الهندسة والمحاسبة والبقية في الطريق .

والصديق العزيز / محمد قحطان هو حفيد الفقيه قحطان الذي نال اللقب عن علم تعلمه وجدارة اشتهر بها ، وعلى منواله سار أبناؤه الثلاثة / محمد وعبدالله وعبدالرحمن الذي كان أستاذي في الأصول

حسن العديني

ومنذ الفقيه الجد نشأت علاقة بين الأسرتين ، فرضتها الجيرة والاهتمام المشترك بالعلم والتشاور في بعض الأعمال والمهام والتزامل في مدارس جبله وزبيد ثم في تعز بالنسبة لنا نحن الأحفاد ، لكن المهام التي جمعت أخي / محمد بمحمد قحطان الحفيد منذ ربع قرن لم تكن على صلة بالفقه الإسلامي ولا بأعمال القضاء وشؤون الفقه ، وإنما أوجبها الاشتراك في الموقف من المخربين وهي التسمية الشائعة لمقاتلي الجبهة الوطنية الديمقراطية وكذلك كان ينعتهم / محمد قحطان ومحمد عبدالله الشلفي والأخير مازال ، كلاهما ذهب لقتال عناصر الجبهة أو المخربين من باب مختلف ، محمد قحطان من باب الانتماء السياسي لجماعة الاخوان المسلمين ، ومحمد عبدالله (أخي) من باب الدفاع عن النفس والأهل ، فما دام والدي من القضاة ذوي المكانة في المنطقة فقد رأى بعض الصعاليك الذين انخرطوا في الجبهة أن الثورة الاشتراكية (!) معنية بتصفيته وأفراد أسرته وبني عمومته ، قتل بعض أقاربنا وأفلت أبي وإبنه من الموت وانسحبت الأسرة إلى تعز ، وراح محمد مع الذين ينصبون الكمائن ويشتركون في الحملات العسكرية ، وتوطدت الصحبة مع محمد قحطان ، واحتفظ محمد عبدالله بذكريات لا يفتأ يرويها في المجالس إذا ما استرجع المتحدثون أخبار تلك الايام ، لكن الصحبة أمتدت بعد انهزام الجبهة الوطنية ، وأمتدت معها الذكريات .

إحدى الذكريات رواها أخي أمامي ذات جلسة في إجازة عيد الفطر الماضي .. قال إن محمد قحطان كان ينشط بين الناس للدعاية للانتخابات البرلمانية في ١٩٩٢م ويحرض ضد الحزب الاشتراكي مستدلا على فساده بارتفاع حبة البيض إلى ثلاثة ريالات .

ثم يتبع بالوعد أنهم إذا اختاروا مرشح الإصلاح فإن ثمن البيضة سينخفض إلى نصف ريال .

يقول / محمد والضحكة تملأ وجهه إن الإصلاح أصبح شريكاً في الحكومة فأرتفع سعر البيضة إلى خمسة ريالات ، وإن من الناس من كان يسأل مستغرباً أو مستنكراً عدم وفاء الإصلاح بالوعد فيجيب بلا مبالاة " وأنا ما أعمل لكم .. خلوا نسوانكم يربين دجاج " .

محمد روي الحكاية من باب الاستدلال على حذلقة الإصلاحيين ، ولم يكن فيها ما يستوقفني ، فأنا متابع ومطلع على كثير مما يدل يثبت ، ثم عادت الحكاية إلى ذهني بعد ما قرأت اليوم في توضيح للعزيز / محمد قحطان حول مطالبته الرئيس بتخفيض ثمن حبة البيض من قبيل الدعاية .

الحق أنني لم أطلع على التصريح الذي حاول إصلاحه بالتوضيح ، ولم أعرف المناسبة التي قيل فيها ، لكن الحكاية الجديدة أيقظت القديمة ، وحيث لم تجد الحكاية القديمة طريقها إلى النشر فقد وجدت أنه من المسلي ربط هذه بتلك ، غير إني تمنيت لو أن صاحبي خرج من حدود حظيرة الدجاج إلى ساحة أوسع ، على الأقل كان يستطيع أن يذهب إلى حظائر الأبقار ويتحدث عن سعر الزبادي ، فلربما تعاطفت معه لأنني في الواقع لا أتناول البيض خشية أن أصاب بارتفاع الكولسترول .

أراني – والعياذ بالله – وقعت فيما وقع فيه صاحبي وانزلقت إلى المناكفه وبالأحرى المناجمة ، ذلك أن ما قال / محمد قحطان متحديا الرئيس بتخفيض البيض هو باب مناجمة ليس أكثر ، وذلك لا يليق بالقوى السياسية ولا بعكس جديتها في فهم المشكلة الاقتصادية واقتراح حلول علمية لمعالجتها، وأنا أعتقد أن الارتفاع المفاجئ لأغلب السلع – خصوصاً المنتجة محليا – ليس طبيعيا ، ولا تفسير له سوى إن التجار والمصنعين قصدوا استباق تطبيق قانون ضريبة المبيعات لتهييج غضب الشارع دعما لما ناتهم في تطبيق القانون ، والحقيقة أن الارتفاع في الأسعار هو أكبر بكثير من معدل الضريبة المنصوص عليه في القانون ثم أنه شمل سلعا يعفيها القانون من الضريبة، ولكنهم أرادوا منها الأساسيات التي سيتضرر من رفعها أغلب الناس ويشتكون .

ومع أن الحرص على مصلحة المستهلك ذريعة يتحجج بها التجار فإن واقع الأمر أنها تخفي الخوف من كون الضريبة الجديدة ستكشف الحجم الحقيقي لنشاط المكلف وتمنعه من التهرب من ضريبة الدخل ، والحكومة من جانبها فتحت باباً واسعاً للتأويلات بإطلاقها على الضريبة محل الجدل ضريبة مبيعات بينما تقصد بها الضريبة على القيمة المضافة .

في رأيي أن الحكومة لا تملك ترف تأجيل وضع القانون موضع النفاذ ، مع التسليم أن بعض المشاكل المحاسبية ستنشأ أثناء التنفيذ لكن الممارسة والتدريب للموظفين سيؤدي إلى تخطي المشاكل.

ومن المهم التعجيل بإصدار قانون جديد لضريبة الدخل يخفض من مقدارها طبقاً لمقررات المؤتمر الأخير للحزب الحاكم .

إن ضريبة منخفضة على الدخل من الأمور المشجعة على عدم اللجوء لمغامرة التهرب، والضريبة على القيمة المضافة إذا ما طبقت بكفاءة من الأشياء التي توفر إحكام الرقابة ومنع التهرب الضريبي والتهريب الجمركي .

ولقد قرأت بين المبررات التي يستند إليها التجار في الاحتجاج على ضريبة المبيعات – أعني الضريبة على القيمة المضافة – إنها إذ تؤخذ ابتداءً من المنفذ الجمركي سوف تشجع على التهريب ، والأمر على العكس من ذلك تماما ، بل إن أصحاب هذا القول يفهمون الحقيقة ويقولون غيرها ، ذلك أن الضريبة على القيمة المضافة سوف تحسب على الزيادة في فواتير البيع على فواتير الشراء ، وسيكون على مأمور الضرائب أن يطلع على النوعين من الفواتير حتى يستبين مقدار القيمة المضافة وبالتالي يسهل تتبع حركة البضاعة من تاجر التجزئة وعبر التجار الوسطاء ، حتى المصدر وهو مورد البضاعة وإذا تبين أن جزءاً من البضاعة المباعة غير معروف مصدرها فمعنى ذلك أنها اشتريت من أحد أو بعض المهربين ، عندئذ سيجبر التاجر على كشف المصدر أو يتحمل الغرامة .

بعبارة مختصرة سوف تتيح ضريبة القيمة المضافة تتبع حركة البضاعة عبر المشترين والبائعين وصولاً إلى ميناء الدخول ، ولا مجال بعد ذلك لبضائع تتدفق إلى المستودعات من خارج الطرق المشروعة ، وذلك بالتأكيد يحمي الاقتصاد الوطني ويصون حقوق المستوردين والوكلاء الرسميين للشركات الأجنبية من منافسة البضائع المهربة ، إذ يزيد حجم السوق أمام وارداتهم ، فضلاً عن أنه يحمي سمعة السلع التي يستوردونها من البضائع المغشوشة والمقلدة .

ربما لا يقدر رجال الأعمال حجم ما يأخذه التهريب من نصيبهم في السوق ، لكنهم سيرون الحقيقة ساطعة بعد تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة إذ سترتفع مبيعاتهم أضعاف ما كانت ، وسيكتشف أكثر الوكلاء أن نشاطهم لم يكن يشكل سوى نسبة لا تتعدى ٢٠٪ أو ٣٠٪ من حاجة السوق ، وفيما بعد سوف تزيد الأرباح دون حاجة إلى احتيال أو تهرب من سداد الضرائب .

على أي حال لم يكن في نيتي عرض هذه الإيضاحات عندما بدأت الحديث عن بيضة محمد قحطان ، ولذلك فأنا أعترف له بالفضل في دفعي إلى طرح أفكار راودتني كثيراً واحتفظت بها لنفسي .

□ نقلاً عن صحيفة (الأسبوع)

مسجد النور مجدداً

من يوقف هذا العبث !!

عمر أحمد شمسان

بدء أود أن أشكر صحيفة 14 أكتوبر والقائمين عليها على نشرهم مقالة الاستاذ خالد محمد أحمد في العدد (13632) الصادر الاربعاء 10 يناير 2007م تحت عنوان 12 مكبر صوت خارجي و26 مكبر صوت داخلي لماذا .. ولمن ؟!! والذي سلط الضوء على مشكلة كبيرة نعاني منها نحن الساكنين بجانب مسجد النور ..

الحقيقة قد هالني وافزعني هذا الكم الهائل من مكبرات الصوت على سطح مسجد في قلب مدينة الشيخ عثمان تحيط به من الجهات الاربع منازل المواطنين الساكنين حوله وبجواره وحجم الضوضاء والازعاج الذي يتعرضون له يوميا الصادرة عن احاديث يومية يبثها مساعد الامام حول بها المسجد الى منبر للزعيق والصراخ والشتم واللعن.. إنني عندما اطلعت على المقالة والرقم الكبير لمكبرات الصوت في مسجد النور ولأنني اسكن في شارع قريب منه قلت في نفسي لعل الأخ خالد قد أخطأ العد وبالغ كثيرا في ذلك .. لكن للأسف الشديد وبعد أن أعدت العد أكثر من مرة بصحبة بعض الزملاء وجدنا أنها فعلا كذلك 12 مكبر صوت خارجي وإن كل تلك الميكرفونات قد فتحت على الآخر لثلاثة أيام متتالية لتبث لعن وشتم وتكفير لكاتب المقال ومن يساعده صادرة عن مساعد الإمام وهو أمر يؤكد بوضوح أن لاسلطان لمكتب الاوقاف عليه وأنه إنسان مريض وغير سوي ولا يصلح للبقاء على الاطلاق في بيوت الله يؤم الناس ويعظهم لقد تحول الى قدوة سيئة لدور الإمام العالم الزاهد الذي ينهل الناس من علمه ويستفيدون من أحاديثه ويتابعونها مثل ما هو الحال في الشيخ محمد صالح رجب العالم الجليل إمام المسجد الذي أصبح لا حول له ولا قوة إمام صلف وبلطجة مساعده .. يقول الله تعالى (اقصد في مشيك وأغضض من صوتك إن أنكر الاصوات لصوت الحمير) سورة لقمان الآية (19) والرسول الكريم صلوات الله عليه وسلامه نهى عن أذية الجيران فما بالكم إن كان هذا الاذى مصدره بيت من بيوت الله ومن قبل القائمين عليه .. هناك مرضى ومسنون وأطفال وطلبة مدارس جيران المسجد يعانون كثيرا من هذا الرجل ومكبرات الصوت في المسجد وعندما يناقشه أحدا بهذا الامر يتعصب ويتوعد وفي حديثه المسائي يجعله مادة لحديثه اليومي يشتمه ويلعنه ويصفه بأقذع الألفاظ البذيئة التي لا يجرؤ على قولها حتى بلاطجة الشوارع كل ذلك لأنك طالبته بإنقاص الصوت فقط وهو يستغل بيت الله أسوأ استغلال مستفيدا من غفلة مكتب الاوقاف في عدن واهتمام المسؤولين فيه بالمحلات التجارية تحت المسجد وأراضي الاوقاف في المحافظة وعدم اهتمامهم بما يدور في بيوت الله من أمور خطيرة تستوجب المتابعة والحسم لذلك فإننا نتوجه الى الأخ محافظ محافظة عدن ندعوه للتدخل واصلاح هذا الاعوجاج والتوجيه بسحب مكبرات الصوت الزائدة عن الحاجة والابقاء على أربعة فقط وهي ثابتة في أركان المسجد الاربعة منذ بنائه قبل نصف قرن من الزمن .

لعله من الواجب هنا أن نسأل مساعد الإمام هذا .. لماذا الاصرار على بقاء كل هذا الكم من مكبر ات الصوت؟؟ ولماذا يدافع عنها كأنها عنزاته يحلبها ويشرب لبنها ويتغذى من لحمها ؟ إن العناد والاصرار على الخطأ ليس من شيمة الفقهاء والعلماء والمشايخ ولا يعقل ان يتمترس مساعد امام داخل المسجد ويتحدى جيرانه وجميع خلق الله ويسبهم بمكبرات صوت هي ملك للدولة .. اتق الله يارجل في نفسك أولاً وفي جيرانك!! إننا نطالب سرعة حسم هذا الأمر وأن لا ننتظر حدوث كارثة أو فتنة من جراء تصرفات رجل أرعن لأن أحداً لن يصبر أكثر مما صبر على اعتدائه بالسب وبألفاظ بذيئة وتكفيره لمن يخالفه الرأي وسوف يتصرف الجميع بردود الافعال وسيحدث ما لايحمد عقباه ولن ينفع بعدها التدخل المتأخر لتهدئة النفوس وحل الاشكالات هناك سلبية مفرطة في موقف المسؤولين في المديرية فهم يعلمون عن كل ما يدور داخل المسجد لكن احداً لم يحرك ساكنا ونوجه اللوم لهم لما وصل إليه الأمر في هذه القضية ..

قبل أن نختم مقالنا هذا ننصح أوقاف عدن بتشفير احاديث الشيخ ميكرفون وبثها عبر أحد الاقمار الفضائية وفتح باب الاشتراك لمن يحب أن يسمعه بالعملة الصعبة الامر الذي سيدر للأوقاف ارباحا طائلة الى جانب ارباحها من إيجارات المحلات تحت المسجد مقابل سكوتهم عن تصرفات المذكور .

هناك نكتة يتداولها الناس بأن مستشفى البر يهي في المنصورة الذي يعالج أمراض الأذن والسمع ومتخصص في بيع سماعات الأذن للصم هو المستفيد والراعي الرسمي لمساعد الإمام وما يبثه من أصوات مزعجة مرتفعة من هذا الكم الهائل من مكبرات الصوت لزيادة أعداد المرضى المترددين على المستشفى أنها طبعا نكتة لكننا نخشى أن تتحول يوما ما إلى حقيقة .

والله المستعان

كلام زايد

زيادة ام تخفيض 1-2

علي ياسين

يقال فيما يقال إنك لو أعطيت الفأر كعكة فسوف يطلب كوب حليب ، فمن الأفضل لك الا تعطيه الكعكة حتى تجنب نفسك طلباته وترتاح ، على أن الأمر أحياناً ليس بهذه البساطة والتعامل مع الفئران ليس هو قاعدة الحياة فالحياة هي الإنسان فهو الأصل وهو الذي كرمه الله عز وجل ، إنه خير المخلوقات لذلك فأن التعامل معه يجب أن يكون كريماً ، ولعل مثل هذا التصدير غير مناسب إذا تحدثنا عن استراتيجية الأجور والرواتب والقانون الذي صدر بشأنها ، والتطبيق لها الذي بدأ جيداً إلى حد ما، ثم طوى النسيان الاستراتيجية وقانونها ، وبصرف النظر عن التسميات فإن الهدف من الاستراتيجيات ومن القوانين هو الإنسان أولاً وأخيراً وتحسين شروط معيشته وظروف حياته ، لكن هل جاءت الاستراتيجية إياها وكذلك قانون الأجور والمرتبات بهذا التحسين أم أن حياة الموظفين والعمال وغيرهم من الفئات التي تعتمد في حياتها على بيع قوة عملها سواء للحكومة أو للقطاعات الأخرى، الجواب هو ، لا ، والسبب أن المنوط بهم تحقيق وتطبيق هذه الاستراتيجية وهذا القانون نسوه أو تناسوه عمداً وظهر بتجربة العامين المنصرمين إن الحكومة لم تهدف من إصدار ذلك القانون إلا إلى امتصاص غضب الناس ورفضهم لسياستها السعرية التي بدأتها برفع أسعار الوقود والمحروقات أسعاراً خيالية قياساً بمستوى دخل غالبية المواطنين الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى زيادة فاحشة وظالمة في أسعار جميع السلع وأصبح الحد المتواضع للمعيشة بعيد المنال للغالبية العظمى من المواطنين ويمكن القول أنه إذا كان المواطنون وخصوصاً العاملين منهم في أجهزة الدولة المختلفة كانوا يعيشون في حدود وخط الفقر قبل العام ٢٠٠٥م عام تنفيذ الاستراتيجية المذكورة فأنهم قد أصبحوا تحت خط الفقر بعد هذا العام لأن المسؤولين عن تنفيذها لم يلتزموا بوعودهم ولا بتوجيهات رئيس الجمهورية بضرورة سرعة تنفيذ المراحل الأخرى منها والالتزام بمواعيد هذا التنفيذ ، إن الذي تم فقط هو زيادة الأسعار وتدني قدرة الناس على المواكبة مع انخفاض فعلي كبير لقيمة الريال وبالتالي تدهور مريع لقدرة الناس الشرائية ، ورغم ذلك فإن تجاهل المسؤولين لتنفيذ المراحل التي لم تنفذ من الاستراتيجية مازال مستمراً عن عمد أو غيره ، أضف إلى ذلك الفساد الإداري في أجهزة الدولة وعدم احترام المسؤولين عن هذه الدولة للوائح والقوانين المتعلقة بحقوق العاملين فقد صدرت لائحة تفسيرية لهذه الاستراتيجية وللقانون الخاص بالرواتب ومن ضمن ما تنص عليه صرف العلاوة السنوية للعاملين كل سنة وتصرف تلقائياً وألزمت هذه اللائحة كل المسؤولين بتنفيذ ذلك كل في إدارته ورغم توقيع وزير الخدمة المدنية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية على هذه اللائحة التفسيرية ورغم ضرورة تنفيذها مباشرة دون لف أو دوران إلا أن بعض المسؤولين نفذها والبعض الآخر لم ينفذها ، ما يعني عدم احترام للقوانين ولا للتوقيعات السامية ، وهنا يمكن التأكيد على أن الرواتب والأجور تضاءلت وتدنت بعد عام ٢٠٠٥م بدلاً من أن تزداد وللحديث بقية .

دور فاعل للحكومة

محمد أحمد الصبري

**لابد قبل البدء بطرح وجهة نظري هذه على القراء أن أسجل كلمة تقدير لصحيفة (١٤ أكتوبر) ورئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير الأستاذ / أحمد الحبيشي على الخطوة الشجاعة وعلى الإقدام في كسر حاجز الخوف الذي كان يقف حائلاً بين الصحف الرسمية وشبه الحكومية وبين بسط صفحاتها للآراء المختلفة، وبهذا خطت صحيفة (١٤أكتوبر) خطوة ديمقراطية واسعة تشكر عليها ، واستناداً إلى هذا المناخ الديمقراطي في الصحيفة فإنني أرى مثلما يرى الكثير من أبناء الشعب اليمني بأن الأوضاع المعيشية والاقتصادية عموماً هي أوضاع غير مرضية وأستطيع القول هنا أن الأوضاع تزداد صعوبة وقسوة على ذوي الدخل المحدود وعلى العاطلين عن العمل وتقع في ذلك على الحكومة أدائها ولا ننكر هنا مسؤولية المجتمع كله أيضاً في التضامن من أجل تحسين هذه الأوضاع ، لكن الدور الرئيسي يقع بالطبع على عاتق الحكومة ، بل هو واجبها الذي يجب أن يتصدر غيره ، وعليها أن تضع تحسين مستوى معيشة الناس في صدارة اهتمامها وفي مركز هذا الاهتمام لا نقل هنا بأنها لا تقم بهذا الدور غير الواقع يظهر أن النجاح بجانب مساع الحكومة في هذا الجانب ولا تحقق هذه المساعي الأهداف منها ، والمسائل الحياتية والمعيشية التي تؤرق بال المواطن وتعقد أمور حياته كثيرة ونظرة الى الارتفاعات المستمرة في الأسعار خصوصاً أسعار المواد الغذائية والخضار ، فإننا نشاهد ارتفاعاً يومياً وعشوائياً ليس له تبرير اقتصادي معقول ناهيك عن أسعار الدواء وتكاليف التطبيب والعلاج عموماً ، كل هذه الأساسيات صارت هماً مؤرقاً للجميع وعلى وجه الخصوص لذوي الدخل المحدود وللعاطلين عن العمل الذين يعانون من أزمة البطالة التي تتفاقم وتواجه الحكومة صعوبة كبيرة في الحد منها ، أو امتصاصها وبالتالي يصعب الحديث عن إمكانية امتصاص آثار البطالة الاجتماعية وتنتشر المظاهر السيئة المتولدة عن أزمة أو ظاهرة البطالة وهو أمر قد يؤدي إلى خطورة كبيرة على المجتمع في المدى البعيد والمنظور أيضاً ، صحيح أن القيم والأخلاقيات الدينية والحضارية التي يقوم عليها المجتمع اليمني هي بمثابة السد المنيع أمام أية ظواهر شاذة قد تظهر هنا أو هناك، إنما تظل الحكومة مسؤولة ليس فقط على وأد مثل هذه الظواهر السيئة ولكن مسؤوليتها أيضاً معالجة الأسباب المؤدية إليها ، وهي كما أسلفنا أسباباً اقتصادية ومعيشية